

المكتسبة خلال السنتين الماضيتين، مجموعة منقحة من المبادئ التوجيهية كما تنظر فيها في دورتها المقبلة:

١١ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ القرار ١٢٨/٤٧ وهذا القرار، وبصفة خاصة ما يتعلق بحالة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة انتخابية والتحقق من الانتخابات، وعن صحة المبادئ التوجيهية في ضوء الخبرة المكتسبة.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

١٣٢/٤٨ - تعزيز سيادة القانون

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أن تحقيق التعاون الدولي في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين هو أحد مقاصد الأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضا إلى أن الدول الأعضاء، باعتمادها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٣)، قد تعهدت بأن تحقق، بالتعاون مع الأمم المتحدة، تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها،

وإذ هي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن سيادة القانون، كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عامل أساسي في حماية حقوق الإنسان.

واقترانها منها بأن على الدول أن تتيح، عن طريق نظمها القانونية والقضائية الوطنية، وسائل الانتصاف المدنية والجنائية والإدارية الملائمة من انتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ تدرك الحاجة إلى تنفيذ أنشطة معززة للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية، كل في بلدها، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا،

٤ - توصي بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة قبل إجراء الانتخابات وبعدها بما في ذلك بعثات تقييم الاحتياجات الرامية إلى التوصية ببرامج من شأنها أن تسهم في ترسيخ عملية إقامة الديمقراطية، وذلك بغية ضمان استمرار وترسيخ عملية إقامة الديمقراطية في الدولة العضو التي تطلب الحصول على المساعدة؛

٥ - تشير إلى قيام الأمين العام بإنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات وقيام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء صندوق مستقل هو الصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية للعمليات الانتخابية، وتطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في التبرع لهذين الصندوقين؛

٦ - تشدد على أهمية التنسيق الذي يضطلع به مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وتثني على مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة لما يقدمه من خدمات استشارية ومساعدات تقنية، وعلى إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقدمانه من مساعدة تقنية إلى من يطلبها من الدول الأعضاء، وتطلب إلى مركز التنسيق أن يعزز التعاون مع مركز حقوق الإنسان من خلال جملة أمور منها تبادل الموظفين عند الاقتضاء، ومع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يبلغ تلك الجهات بما يقدم من طلبات في مجال المساعدة الانتخابية؛

٧ - توصي بأن تواصل الأمم المتحدة وتعزز تنسيقها للتحضير للانتخابات ومراقبتها مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المهمة بتلك الأنشطة؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يزود وحدة المساعدة الانتخابية بالموارد البشرية والمالية الكافية، في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة، وفي حدود الموارد المتاحة كي تتمكن من إنجاز ولايتها؛

٩ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يعزز مركز حقوق الإنسان عن طريق إعادة توزيع الموارد والموظفين، تمكينا للمركز من الاستجابة، بالتنسيق الوثيق مع وحدة المساعدة الانتخابية، للعدد المتزايد من طلبات الدول الأعضاء للحصول على الخدمات الاستشارية في مجال المساعدة الانتخابية؛

١٠ - توصي بأن يقدم الأمين العام، على أساس المبادئ التوجيهية التي اقترحها في تقريره^(١٦٤) والخبرة

٥ - تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها التاسعة والأربعين في ضوء مقترحات الأمين العام.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

١٣٣/٤٨ - السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، ١٩٩٢

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها أن من مقاصد الأمم المتحدة المبينة في الميثاق تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تدرك وتحترم قيمة ثقافات السكان الأصليين في العالم وتنوعها، فضلا عن تراثهم الثقافي وأشكال تنظيمهم الاجتماعي،

وإذ تشير إلى قرارها ١٦٤/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أعلنت فيه سنة ١٩٩٢ السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، بغية تعزيز التعاون الدولي على حل المشاكل التي تواجه المجتمعات المحلية للسكان الأصليين في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والتعليم والصحة،

وإدراكا منها للحاجة إلى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين مع الاحترام التام لتميزهم ولمبادراتهم،

وتقديرها منها للمساهمات المقدمة إلى صندوق التبرعات للسنة الذي افتتحه الأمين العام،

وإذ تنوه بإنشاء صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتباره شكلا من أشكال الدعم لأهداف السنة الدولية،

وإذ تحيط علما بتوصية المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥

واقتراعا منها بأنه ينبغي لمركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة أن يضطلع بدور هام في تنسيق الاهتمام على الصعيد المنظومة بحقوق الإنسان.

وإذ تشير إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٥١/١٩٩٢ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢^(٣٧)، وإذ تحيط علما بقرار اللجنة ٥٠/١٩٩٢ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٣^(٣٨)، المعنونين "تعزيز سيادة القانون"،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان قد أوصى في إعلان وبرنامج عمل فيينا^(٣٩)، اللذين اعتمدهما في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بإعطاء الأولوية للعمل الوطني والدولي من أجل تعزيز الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان،

١ - تؤيد توصية المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بوضع برنامج شامل داخل الأمم المتحدة وبتنسيق من مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة، بغية مساعدة الدول في مهمة بناء وتقوية الهياكل الوطنية الخاصة التي يكون لها أثر مباشر على المراعاة الشاملة لحقوق الإنسان والحفاظ على سيادة القانون^(٤٠)؛

٢ - تعرب عن اقتناعها بأنه ينبغي أن يكون هذا البرنامج قادرا على أن يوفر، بناء على طلب الحكومة المهمة بالأمر، المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ خطط العمل الوطنية فضلا عن المشاريع المحددة، من أجل إصلاح المؤسسات التأديبية والإصلاحية وتعليم وتدريب المحامين والقضاة وقوات الأمن في مجال حقوق الإنسان، وفي أي مجال آخر من النشاط المتصل بحسن سير سيادة القانون؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام، وفقا للطلب الوارد في الفقرة ٧٠ من الفرع الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، مقترحات محددة تتضمن بدائل لوضع البرنامج المقترح وهيكله وطرق تشغيله وتمويله، أخذا في الاعتبار البرامج والأنشطة القائمة التي يضطلع بها بالفعل مركز حقوق الإنسان؛

٤ - تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تبقي هذه المسألة قيد النظر النشط، بهدف زيادة بلورة الخطوط العامة للبرنامج المقترح؛